

Policies pursued in the Algerian agricultural sector

BOKRETA Abdelkader¹

¹ Faculty of Economic, Business and Management Sciences, Djilali Bounaama University Khemis Miliana, Algeria, abdelkader.bokreta@gmail.com

ARTICLE INFO

Article history:

Received:07/01/2021

Accepted:23/12/2021

Online:07/01/2023

Keywords:

agricultural policies,
self-management,
agricultural revolution,
individual and
collective investments,
the national plan for
agricultural
development,
the policy of
concession

JEL Code:Q15, Q18

ABSTRACT

The agricultural sector in Algeria has known since the independence several of agricultural policies and laws aimed at optimal exploitation of natural and human resources and the advancement of the sector and raising its performance to secure the requirements of the population, as the agricultural sector underwent various reforms through agricultural policies based mainly on the distribution of agricultural real estate and applied in the socialist system (self-management, The agricultural revolution, restructuring) and the market economy system adopted starting with the policy of individual and collective agricultural investments that worked to distribute and organize more for the agricultural real estate and to give a boost to the agricultural production sector. To develop peasants in the 2000s with many projects and facilities within the framework of economic recovery programs and currently the concession policy, which gives each investor the enjoyment of decision and independence regarding his investment.

السياسات المنتهجة في القطاع الفلاحي الجزائري

بوكريطة عبدالقادر¹

¹ كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجبالي بونعامه خميس مليانة، الجزائر. abdelkader.bokreta@gmail.com

معلومات المقال

تاريخ الاستقبال: 2021/01/07

تاريخ القبول: 2021/12/23

تاريخ النشر: 2023/01/07

الكلمات المفتاحية

السياسات الفلاحية

التسيير الذاتي

الثورة الزراعية

المستثمرات الفردية

والجماعية

المخطط الوطني للتنمية

الفلاحية

سياسة الامتياز.

JEL Code:Q15, Q18

الملخص

عرف القطاع الفلاحي في الجزائر منذ الاستقلال عدة سياسات فلاحية وقوانين تهدف إلى الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية والنهوض بالقطاع ورفع أدائه لتأمين متطلبات السكان، حيث مر القطاع الفلاحي بإصلاحات مختلفة من خلال السياسات الفلاحية المرتكزة بالأساس على توزيع العقار الفلاحي والمطابقة في النظام الاشتراكي (التسيير الذاتي، الثورة الزراعية، إعادة الهيكلة) ونظام اقتصاد السوق المنتهج بداية بسياسة المستثمرات الفلاحية الفردية والجماعية والتي عملت على توزيع وتنظيم أكثر للعقار الفلاحي وإعطاء دفعة للقطاع الانتاجي الفلاحي جاء المخطط الوطني للتنمية الفلاحية في الألفيات بعديد المشاريع والتسهيلات في إطار برامج الإنعاش الاقتصادي و حاليا سياسة الامتياز والتي تعطي لكل مستثمر التمتع بالقرار والاستقلالية فيما يخص مستثمرته.

- مقدمة:

يعد القطاع الفلاحي العصب الحساس في اقتصاديات أي دولة باعتباره القطاع الذي يؤثر ويتأثر بالقطاعات الأخرى بدرجة كبيرة لذلك تحتل السياسة الفلاحية مكانة متقدمة نظرا لأهمية الفلاحة كمصدر أساسي للغذاء والمواد الأولية وكقطاع يستوعب نسبة عالية من العمال ولقد مر القطاع الفلاحي بمراحل أساسية تم فيها إدخال إصلاحات مختلفة على القطاع الفلاحي بصفة عامة بهدف تحسين الإنتاج والاستغلال، نحاول من خلال هذه الورقة البحثية تسليط الضوء على التحولات التي شهدتها القطاع الفلاحي في الجزائر وهذه التحولات جاءت من خلال الأنظمة والقوانين التي شرعتها وطبقها الحكومات الجزائرية من خلال السياسات الفلاحية المرتكزة بالأساس على توزيع العقار الفلاحي والمطبقة في النظامين الاشتراكي و نظام اقتصاد السوق.

إشكالية الدراسة:

تدور الإشكالية الرئيسية لهذه الورقة البحثية حول السؤال الرئيسي التالي
ما هي أهم السياسات الفلاحية التي مر بها القطاع الفلاحي الجزائري منذ الاستقلال؟

أهمية الدراسة:

تتبع أهمية الدراسة من أهمية الموضوع الذي نتطرق إليه، حيث يعتبر القطاع الفلاحي من أهم القطاعات الاستراتيجية في التنمية الاقتصادية نظرا للدور الذي يلعبه في التطور الاقتصادي والاجتماعي وتنمية المناطق الريفية واستغلال الإمكانات الطبيعية والبشرية التي تتوفر عليها البلاد والجزائر على غرار دول كثيرة سعت منذ الاستقلال للاهتمام بهذا القطاع عن أجل تحقيق الأمن الغذائي أولا وتدعيم دخلها الوطني وتنويعه للخروج عن التبعية للربيع النفطية من خلال تطبيق استراتيجيات وسياسات مختلفة من شأنها تحقيق تنمية فعلية بهذا القطاع.

أهداف الدراسة: يمكن تلخيص أهداف الدراسة في النقاط التالية

- التعرف على مختلف السياسات والمخططات والبرامج الفلاحية المطبقة بالجزائر منذ الاستقلال والتعرف على كيفية وطرق توزيع العقار الفلاحي في الجزائر.

ولتحقيق أهداف هذه الدراسة سنعتمد إلى استخدام المنهج الوصفي لتوضيح صورة القطاع وعرض الجانب النظري للسياسات الفلاحية، ثم الأسلوب التحليلي عن طريق تحليل بيانات الجداول والإحصاءات المجمعة حول الموضوع وكذلك الاعتماد على القوانين المنظمة لكيفية توزيع العقار الفلاحي الصادرة في مختلف أعداد الجريدة الرسمية.

1-تعريف السياسة الفلاحية:

"هي مجموعة من الإجراءات المختارة من الوسائل الإصلاحية المناسبة التي يمكن بموجبها توفير أكبر قسط من الرفاهية للمشتغلين في قطاع الفلاحة وذلك من خلال تحسين مستوياتهم المعيشية عن طريق زيادة الانتاج وتحسين نوعيته وضمان

استراتيجيته، فالسياسة الفلاحية يجب أن تهدف إلى تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية للمشتغلين في الفلاحة فإذا لم يتحقق ذلك فإنها ناقصة في أهدافها أو في الوسائل المختارة لتحقيق تلك الأهداف أو أن تطبيقها جرى في ظروف غير ملائمة¹ (الموسوي، 2013، صفحة 199).

تهدف السياسة الفلاحية إلى تحقيق هدفين أساسيين ويتضمن الهدف الأول في تحقيق الإشباع لمستهلكي السلع الفلاحية، بينما يتضمن الهدف الثاني تحقيق تعظيم الربح للمنتجين الفلاحيين أي تحقيق الكفاءة الإنتاجية القصوى للموارد الفلاحية، والحصول على أعلى ناتج بأقل جهد اجتماعي ممكن، وأي غياب أو تقصير في الآليات الكفيلة بذلك يؤدي إلى الاختلال الهيكلي في الإنتاج والاستهلاك، وبالتالي قصور مثل هذه السياسة² (غربي، 2011، الصفحات 109-110)، و ينبغي أن ترسم السياسة الفلاحية وتوضع أهدافها ووسائلها بصورة تمنع حصول أي تضارب بينها وبين أهداف ووسائل السياسات الاقتصادية الأخرى لتجنب الفشل في تحقيق أهداف هذه السياسات كليا أو جزئيا إذا ما حصل هذا التضارب³ (العارف، 2009، صفحة 64).

2-أنواع السياسات الفلاحية: تتنوع هذه السياسات وتنقسم إلى عدة أنواع ومنها:

2-1-السياسة الفلاحية للاكتفاء الذاتي:

تشتمل هذه السياسة على إنتاج معظم حاجات الإقليم من المزروعات المحلية والتوسع في الإنتاج الفلاحي واتباع سياسة تجارية تشجع الإنتاج المحلي وتعمل على تحديد الاستيراد من الخارج.

2-2 سياسة الفلاحة المتخصصة: تنتهج بعض الدول إلى جعل إقليم معين يتخصص في إنتاج سلعة ما أو عدة سلع تكون بمثابة محاصيل نقدية، تتمتع بعدة خصائص منها: تؤدي زراعة السلعة الواحدة على مدار عدة سنين إلى اكتساب الفلاح خبرة هامة، فيصبح أفضل من غيره في إنتاجها، كما يساهم التخصص في استفادة الإقليم من الإنتاج الكبير ويؤدي هذا بدوره إلى انخفاض نفقات كل من الإنتاج وتسويقه، ومن عيوبها تعرض المنتجين في بعض السنوات إلى خطر كبير وتصبح السياسة الفلاحية المتنوعة أفضل للفلاح من اعتماده على محصول واحد، أيضا الوفرة في عرض سلعة معينة تساهم في انخفاض الأسعار وربما إلى تدهورها وينقص بالتالي دخل الفلاحين، كما يؤدي احتكار إنتاج سلعة ما يدفع إلى تشجيع دول أخرى لإنتاج هذه السلعة حتى وإن ارتفعت تكاليفها⁴ (وهب، 1996، الصفحات 237-239).

2-3 سياسة الفلاحة المتنوعة: تتجه بعض الدول إلى قيامها بزراعات متنوعة وليس بالاعتماد على الاكتفاء الذاتي أو على زراعة متخصصة وذلك بسبب أن الفلاحة المتنوعة تعتمد على استمرارية المداخل خوفًا من الكوارث الطبيعية وهذه السياسة تعمل على تعويض الأرباح الطائلة التي يمكن أن تحصل عليها في مجال الفلاحة المتخصصة

2-4 السياسة الفلاحية الائتمانية: يقصد بها وسائل تمكين الفلاحين من الحصول على المبالغ اللازمة لغرض سد الاحتياجات الإنتاجية والاستهلاكية التي يحتاجونها باستمرار، حيث يحتاج المنتج الفلاحي لشراء مستلزمات الإنتاج المختلفة مبالغ كثيرة لا يمكن توفيرها من مدخراته الخاصة ويمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من القروض حسب فترة مدياتها فمنها قروض قصيرة الأجل ومنها متوسطة الأجل وقروضا طويلة الأجل.

2-5 السياسة الفلاحية التسويقية: تتضمن جميع الفعاليات لنقل السلعة من المنتج إلى المستهلك وتزداد وتنسج هذه الفعاليات مع التطور الاقتصادي وتشتمل هذه الفعاليات على نقل السلعة من مناطق إنتاجها إلى الأسواق التي تباع بها،

وعمليات الفرز والتغليف حيث تترك هذه العملية أثرا إيجابيا على أسعار هذه المنتجات وأخيرا عملية خزن السلعة حيث يتم الاحتفاظ بها لحين بيعها.

2-6 السياسات المتعلقة بالأسعار: تعبر عن كافة الإجراءات التي بموجبها يتم تحديد الأسعار لكافة السلع والحاصلات الفلاحية المختلفة وتتباين هذه الإجراءات باختلاف النظم الاقتصادية ففي ظل النظام الاقتصادي الرأسمالي تقرر الأسعار وفقا لآلية السوق للحصول على أقصى الأرباح أما في ظل النظام الاقتصادي الاشتراكي فإن الأسعار تتحدد من خلال التخطيط المركزي وفق جملة من الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية.

2-7 السياسات المتعلقة بزيادة الإنتاج الفلاحي: اهتمت دول العالم بزيادة الإنتاج الفلاحي لتأمين المحاصيل الفلاحية ولا سيما الغذائية منها لتوفير الطعام للسكان الذين يزدادون باضطراب وهذه السياسة تتعلق باستصلاح الأراضي وتجفيف المستنقعات وزراعتها وأن إمكانيات التوسع الفلاحي فتكون على شكلين⁵ (وهب، 1996، الصفحات 242-243) توسع أفقي عن طريق الاستصلاح وزيادة المساحات المستغلة، وتوسع رأسي: فيتمثل بزيادة القدرة الإنتاجية للأراضي الفلاحية واستنباط أنواع من المحاصيل وفيرة الإنتاج وزيادة كل من خصوبة التربة وقدرتها على الإنتاج بالأسمدة الكيماوية، وهو ما يعمل على زيادة الرقعة الفلاحية وكمية المحاصيل في المناطق المتقدمة اقتصاديا.

3-أهداف السياسة الفلاحية: من أهم الأهداف ما يلي⁶ (الزهراني، 2014، صفحة 84):

3-1 ترشيد استغلال الموارد الفلاحية: الموارد الفلاحية متنوعة، ولهذا يتنوع استغلالها حسب متطلبات المجتمع والظروف الزمانية والمكانية، ويجب دراسة الموارد وحصرها وذلك من أجل تحسين استخدامها واستغلالها وترشيد هذا الاستخدام علميا وعمليا، بالبحث بشكل خاص في التوسع الأفقي، والرأسي حسب المتاح من الموارد الأساسية لسد العجز في الإنتاج الفلاحي ويشمل ذلك جميع المستويات الضرورية والحاجية والتحسينية.

3-2 تحقيق الأمن الغذائي: نظراً لتزايد الطلب على الغذاء يوما بعد يوم الناتج عن زيادة مستوى المعيشة وارتفاع الدخل وزيادة عدد السكان، فإن تحقيق الكفاية المطلوبة للمجتمع من الغذاء يعتبر مهمة كبيرة جداً تواجه كثيراً من شعوب العالم، ولتحقيق الأمن الغذائي الذي يعتبر هدفا أساسيا للسياسة الفلاحية حتى لا يحدث نقص في مستوى الغذاء، ومن أجل تحقيق هذا الهدف يجب عمارة الأراضي الفلاحية والعمل من أجل زيادة انتاجية الأرض والعامل.

3-3 تحقيق العدالة في المجتمع: تهدف السياسة الفلاحية إلى تحقيق العدالة في توزيع الموارد الطبيعية الأرض والمياه، والمنتجات الفلاحية والدخول الفلاحية وتحقيق هذه العدالة مطلب هام تسعى إليه المجتمعات المختلفة، وهو مطلب اقتصادي واجتماعي، فعدالة التوزيع هدف أساسي للسياسة الفلاحية لأنها تتماشى مع أهداف التنمية الاجتماعية.

3-4 تحقيق الاستقلال الاقتصادي: إن الواقع المعاصر يتطلب سيادة اقتصادية ذاتية مستقلة، فبناء المجتمع وتحقيق استقلاله الاقتصادي هو هدف التنمية وتسعى السياسة بكافة أنواعها بما في ذلك السياسة الفلاحية لتحقيقه حتى يرتفع مستوى معيشة الناس ماديا.

3-5 استقرار الدخل الفلاحي: يعتبر استقرار الدخل الفلاحي هدفا لبعض السياسات الفلاحية خاصة عند حدوث بعض المخاطر والكوارث والحروب والمجاعات، فتحافظ على مستوى أو على استقرار دخل الفلاحين ومربي الحيوانات وتحقق لهم مستوى معيشي مستقر عند حصول تلك الكوارث.

3-6 تحقيق الجدارة الإنتاجية: ويعني هذا الهدف جميع الموارد الفلاحية الحالي اللازمة لتنمية الطاقة الانتاجية الفلاحية كما ينطوي أيضا على زيادة القيمة النقدية للصادرات الفلاحية لما في ذلك من أهمية قصوى في توفير النقد الأجنبي اللازم لتمويل برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية⁷ (الموسوي، 2013، صفحة 201).

3-7 ارتفاع حجم الصادرات الفلاحية: فزيادة كمية السلع والغلات الفلاحية التي تصدر إلى خارج البلاد ينعكس على وفرة النقد الأجنبي اللازم لدعم وتمويل برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية وهذا يستلزم دراسة قوى العرض والطلب في الأسواق العالمية للمنتجات الفلاحية وكذلك معرفة الدول المصدرة لهذه المنتجات ومدى التنافس بين المنتجات الفلاحية الوطنية والأجنبية ومن ثم التركيز على إنتاج هذه الغلات التي تتميز بميزة نسبية تصديرية.

4-مساهمة القطاع الفلاحي في التنمية الاقتصادية

تتنوع مساهمات القطاع الفلاحي في دفع عجلة التنمية الاقتصادية بحيث تتجلى في أوجه مختلفة وكثيرة من خلال تأثيره على معدل النمو الإجمالي للاقتصاد الوطني ككل، بفضل مساهمته في توفير الاحتياجات الغذائية الضرورية للسكان، وفي توفير العمالة للقطاعات الأخرى، ومصدر للتنمية القطاعات التي تعتمد على المخرجات الفلاحية، ولعل من بين مساهمات هذا القطاع ما يلي:

4-1 توفير الاحتياجات الغذائية للسكان : وهذا من خلال رفع الإنتاجية باستخدام الوسائل الإنتاجية الحديثة، وهو ما يمثل التوسع الرأسي، أو زيادة الرقعة الفلاحية وهو ما يمثل التوسع الأفقي، حيث يؤدي كل منهما إلى زيادة حجم الناتج من السلع الفلاحية لمقابلة الطلب المتزايد عليها، سواء من الناحية الكمية أو النوعية⁸ (غردى، القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة)، ولهذا فإن النشاط الفلاحي يهدف إلى توفير المواد الغذائية لتلبية احتياجات السكان، حيث تعتبر الفلاحة المصدر الوحيد للأغذية الذي لا يمكن تعويضه، ولهذا فإن التوسع في الإنتاج الفلاحي يجب أن يواجه الزيادة الحاصلة في السكان وكذلك الزيادة الحاصلة في الدخول الناجمة عن التنمية الاقتصادية عموما والفلاحية بشكل خاص⁹ (القرشي، 2007، صفحة 167).

4-2 توفير الموارد النقدية: وهذا من خلال التوسع في إنتاج المحاصيل التصديرية وفقا لما تتمتع به الدول النامية من ميزات نسبية في إنتاج بعض المحاصيل الفلاحية كالحبوب والتمور والفواكه والزيتون وتوجيهها لأغراض التصدير¹⁰ (الحامض، 1980، صفحة 13)

4-3 دور الزراعة في توفير فرص عمل: يوفر القطاع الزراعي فرص عمل في هذا المجال بحيث لها تأثير كبير في زيادة الدخل للعامل والمجتمع، خاصة إذا كانت العمالة الزراعية مدربة ولها معرفة في استخدام التكنولوجيا الزراعية ومع وجود حوافز في العمل، وفي حال ما إذا كان هناك فائض فهو يوجه إلى باقي القطاعات¹¹ (جعفري و عبدلي ، 2019، صفحة 28)

4-4 تمويل الصناعة بالمواد الأولية الفلاحية: تحتل المحاصيل الفلاحية مكانة هامة في مجال التنمية الصناعية، لما تقدمه من محاصيل زراعية والتي تحول كمدخلات في العمليات الإنتاجية الصناعية، فهناك الكثير من الصناعات الخفيفة والتي يتوقف استمرار تصنيعها على توفر السلع الفلاحية الأولية، وأن تطور الصناعات المحلية خاصة الغذائية منها مرتبط بمقدار النمو المحقق في إنتاج المحاصيل الفلاحية ومن هنا تظهر الأهمية النسبية التي تمثلها التنمية

الفلاحة في مجال التنمية الاقتصادية الوطنية فتتمية القطاع الفلاحي تعتبر مقدمة أساسية لإحداث التنمية في مجموعة كبيرة من الصناعات التحويلية¹² (العساف و الوادي، 2011، صفحة 126).

4-5 مساهمة الفلاحة في تكوين رأس المال:

إن التنمية الاقتصادية المستدامة تتطلب تنمية كل القطاعات وفقا لاستراتيجية متكاملة ومستمرة، ونظرا لأن الفلاحة هي النشاط الاقتصادي الأساسي في الدول النامية فإنها تلعب دورا كبيرا في توفير رأس المال الضروري لتطوير وتنمية القطاعات الأخرى حيث إن مساهمة الفلاحة في تكوين رأس المال تتخذ صورا متعددة منها زيادة الإنتاج الفلاحي وفرض الضرائب الفلاحية وانصراف الفلاحين إلى توظيف استثماراتهم في القطاعات الأخرى¹³ (العساف و الوادي، 2011، صفحة 126)

إن الزيادة في الإنتاجية الفلاحية تؤدي إلى انخفاض أسعار المواد الغذائية، وهذا يعني الزيادة في الأجور الحقيقية للسكان مما يترتب عنه زيادة في نسبة المدخرات التي توجه إلى تمويل القطاعات الاقتصادية المختلفة، وهذه إحدى الطرق التي يسلكها رأس المال في تحوله من الفلاحة إلى غيرها من القطاعات الأخرى¹⁴ (غربي، 2011، الصفحات 86-87)

5- السياسات الفلاحية المنتهجة في الجزائر في النظام الاشتراكي: سنتطرق إلى التحولات التي شهدتها القطاع الفلاحي في الجزائر بعد الاستقلال وحتى التسعينيات من القرن العشرين.

5-1 سياسة التسيير الذاتي: يعرف التسيير الذاتي بأنه تسيير العمال الديمقراطي للمنشآت والمستثمرات التي هجرها الأوروبيون وتم تأميمها¹⁵ (السويدي، 1990، صفحة 11)، كما عرف التسيير الذاتي بأنه " تجربة اشتراكية في ميدان الانتاج والاستغلال الجماعي للوحدات الانتاجية والاشتراكية في ملكية وسائل الانتاج، واقتسام الناتج بين أفراد الجماعة"¹⁶ (السويدي، التسيير الذاتي في التجربة الجزائرية وفي التجارب العالمية، 1990، صفحة 15)، حيث كان أول إصلاح عرفه القطاع الفلاحي بعد الاستقلال مباشرة يهدف إلى كيفية تسيير الأراضي الفلاحية التي تركها المعمرين بعد مغادرتهم البلاد، تدخلت الحكومة الجزائرية بواسطة مراسيم مارس وأكتوبر 1963 بهدف تنظيم الأراضي الجزائرية وكيفية استغلالها حيث تم إنشاء نظام التسيير الذاتي ليشمل الفلاح التي كانت بحوزة المعمرين أي نحو 22037¹⁷ (حاوشين، 2017، الصفحات 103-104) مزرعة بمساحة تقدر ب 2.7 مليون هكتار، وحيث أن قطاع التسيير الذاتي يضم 80 % من الأراضي المزروعة باستمرار، ويساهم بنسبة 30 % من الدخل القومي الجزائري، وبنسبة 60 % من الدخل الإجمالي من القطاع الفلاحي¹⁸ (العربي، 1980، صفحة 120)، والجدول يوضح عدد المزارع في القطاع المسير ذاتيا.

جدول رقم (01): عدد المزارع في القطاع المسير ذاتيا

أحجام المزارع بالهكتار	أقل من 100	100-500	500-1000	1000-2000	2000-5000	أكثر من 5000	المجموع
عدد المزارع	67	686	620	510	286	22	2191
النسبة المئوية %	3.06%	31.31%	28.3%	23.28%	13.05%	1.0%	100%
مساحة المزارع	373000	213000	448000	711000	743000	144000	2632000

المصدر: محمد السويدي، "التسيير الذاتي في التجربة الجزائرية وفي التجارب العالمية"، مرجع سابق، ص 144.

من خلال الجدول يتضح لنا أن أكثر نسبة لعدد المزارع المسيرة ذاتيا كانت في المزارع ذات الأحجام من 100 إلى 500 هكتار ومن 500 إلى 1000 هكتار بحوالي 60 % بالتالي تم تكوين مزارع ذات مساحة كبيرة جدا إذا ما قورنت بالإمكانات التي تملكها، فلقد كان متوسط المساحة حوالي 122 هكتار للمزرعة أي 22037 مزرعة بمساحة تقدر ب 2.7 مليون هكتار، لينتقل متوسط المساحة في مرحلة التسيير الذاتي إلى 1232 هكتار للمزرعة أي 2191 مزرعة بمساحة تقدر ب 2.7 مليون هكتار، لكن في الواقع وجدت مزارع فاقت مساحتها 2000 هكتار، بالإضافة إلى كبر المساحة فإن أراضي المزرعة الواحدة كانت في شكل قطع أرضية صغيرة بعيدة عن بعضها البعض، مما كان يولد صعوبات كبيرة أثناء عملية الإنتاج، إن تجميع الـ 22037 مزرعة كولونيالية التي كانت موجودة أثناء الفترة الاستعمارية في حوالي 2191 مزرعة مسيرة ذاتيا¹⁹ (السويدي، التسيير الذاتي في التجربة الجزائرية وفي التجارب العالمية، 1990، صفحة 143) تم بطريقة فوضوية وعفوية إذ لم يتم على أسس علمية وتقنيات فلاحية، خاصة وأن أصحاب الاختصاص من العمال كان عددهم قليلا جدا فمدرسة الفلاحة الجزائرية في عهد المستعمر والتي أصبحت معهد الجزائر الفلاحي بعد الاستقلال كَوّن 1607 مهندس وحامل للشهادة منذ إنشائه حتى سنة 1962 ليس فيهم إلا ثمانية جزائريين²⁰ (ستهم، صفحة 27)، بالتالي عدم التخصص وغياب الخبرة لم يساعد على رفع المردود الفلاحي وبالتالي الإنتاج، فلقد حاول العمال بعد الاستقلال الاستحواذ على أكبر مساحة ممكنة من الأراضي الصالحة للزراعة، معتقدين بذلك أنه كلما زادت مساحة المزرعة زاد الإنتاج، لكن أدت هذه العملية في الأخير إلى طرح مشاكل عديدة في القطاع، أما عدد العمال والفلاحين الذين كانوا مستخدمين في الأراضي فيبلغ عددهم 120.000 عامل دائم في مزارع المستعمرين في مساحة تقدر ب 2.7 مليون هكتار التي كانوا يستغلونها وبعد الاستقلال فإن تسيير هذه الأراضي تسييرا ذاتيا أدى إلى زيادة هذا الرقم زيادة ملموسة نسبتها 25% وهكذا فإن لجان التسيير للمزارع استخدمت عمالا بلغ عددهم 150.000 عامل دائم²¹ (ستهم، صفحة 28).

تم حل الديوان الوطني للإصلاح الزراعي سنة 1968، وتم تكليف البنك الوطني الجزائري²² (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 1968، صفحة 1551) في نفس السنة بأن يحل محله فيما يخص تقديم القروض للقطاع الفلاحي، وتم توزيع الوظائف السابقة للديوان الوطني للإصلاح الزراعي على أربعة دواوين هي الديوان الوطني للفواكه والخضر، الديوان الوطني للعتاد

الفلاحي، الديوان الوطني للحلفاء، الديوان الوطني لتغذية الماشية، أما على المستوى المحلي فقد أكلت مهمة دعم وإنعاش التسيير الذاتي للبلدية حيث أصبحت البلدية ابتداء من 5 فيفري 1969 تشرف على جميع الوحدات الإنتاجية المسيرة ذاتيا الموجودة فوق ترابها.

5-2 سياسة الثورة الزراعية: ميثاق وقانون الثورة الزراعية الذي أعدت مشروعه وزارة الإصلاح الزراعي عام 1970 ووافق عليه مجلس الثورة والحكومة يوم 14 جويلية 1971 وتم التوقيع على أمر تطبيقه في 8 نوفمبر 1971 وقد جاء في مقدمة الميثاق " إن الثورة الزراعية ضرورة اقتضتها حالة عدم المساواة في توزيع الأراضي، ولا يخفى أن هذا هو السبب الرئيسي في انخفاض مستوى المعيشة للجماهير الريفية وعدم تحويل الأساليب الزراعية ومشاركتها في التنمية الاقتصادية للبلاد²³ (بهلول، 1976، صفحة 292).

لفهم الثورة الزراعية لابد من نظرة على توزيع الأراضي لتوضح لماذا كانت إصدار قانون الثورة الزراعية، فالأراضي الخصبة تتركز في شمال الجزائر وتبلغ مساحتها 6.8 مليون هكتار يعيش عليها 8 مليون نسمة من أبناء الريف في ذلك الوقت وثالث الأراضي يخضع لنظام التسيير الذاتي والباقي مملوك ملكية خاصة وكانت موزعة كالآتي:

جدول رقم (02): عدد الملاك ونسبة المساحة من أراضي القطاع الخاص

مساحة المزرعة بالهكتارات	أقل من 5	5 - 10	10 - 50	50 فأكثر	المجموع
عدد الملاك	310.000	114.000	147.000	16.500	587500
النسبة المئوية لعدد الملاك	52.77%	19.40%	25.02%	2.81%	100%
نسبة المساحة من أراضي القطاع الخاص	10%	15%	50%	25%	100%

المصدر: ميثاق الثورة الزراعية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الصادرة بتاريخ 30 نوفمبر 1971، العدد 97، ص 1627.

إن التقسيم كان يعني أن كبار المستغلين الذين لا يمثلون إلا 3% من المجموع يملكون وحدهم 25% من المساحة القابلة للزراعة في حين أن الفلاحين المحرومين من حد الكفاية والممثلين لأكثر من نصف المستغلين لا يملكون إلا 10% من نفس تلك المساحة، وقد ازدادت خطورة هذا التباين بسبب نقص الزراعات الكثيفة في المزارع الصغيرة فإذ أخذنا بعين الاعتبار بالنسبة للمجموع أن 96% من مساحات القطاع الخاص مخصصة لزراعة الحبوب، وأنه ينبغي لاستثمار 10 هكتارات من الحبوب كحد وسط في بلدنا استخدام شخص و تغذية عائلة بصفة بسيطة، لتحقيقنا أن هناك 425000 فلاح أو مستغل أي ما يساوي 72% من الفلاحين وعائلاتهم يعيشون بأقل من مستوى الحد الأدنى من المعيشة ولوجدنا أن أكثر من نصفهم ملزم في إيجاد موارد تكميلية لمعيشته، وأن هناك 500000 فلاح محرومون نهائيا من الأراضي ولم يستطيعوا الحصول حتى على التوظيف المؤقت، فالفلاحين الذين يملكون المساحة الكافية لا يشكلون إذن إلا أقلية ذات امتياز بالنسبة لمجموع الفلاحين المحرومين²⁴ (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، 1971، صفحة 1627)، وحسب آخر سجل رسمي للإصلاح الزراعي الذي أنشئ في 31 ديسمبر 1978 والذي لم يتغير حتى ظهور الإصلاح التالي، فإن مساحة الأرض المخصصة للثورة الزراعية هي 1.1 مليون هكتار منها 0.4 مليون هكتار من الأراضي المؤممة من القطاع الخاص²⁵ (MADR, 2003, p. 6).

كان العدد الإجمالي للمستفيدين 95000 مستفيد من ضمنهم المستفيدين الفرديين 7500، أما عدد التعاونيات المكونة فهو 6000 تتوزع حسب التقسيم التالي²⁶ (Lazhar, 1999, p. 288): *CAPRA*: 4800 تعاونية فلاحية إنتاجية للثورة الزراعية، *CAEC*: 530 تعاونية فلاحية للاستغلال المشترك، *GMV*: 670 تجمع استصلاح على أرض غير إنتاجية حيث يقبض الفلاحون كالموظفين أجورا مسبقا حتى ظهور نتائج الاستثمار التي تستغرق سنوات، حيث نجد أن الصنف الذي تم اعتماده وتشجيعه هو تعاونيات الإنتاج التابعة للثورة الزراعية، استفادت هذه التعاونيات من حوالي 80% من المساحات الزراعية الصالحة، كما أنه ضم قرابة الثلثين 65% من المستفيدين من استغلال الأراضي التابعة للإصلاح الزراعي.

على العموم فإن الثورة الزراعية قد سمحت بتحقيق مكاسبين أساسيين، شكلا العناصر المشجعة في مجهود التنمية الزراعية، وهما: إلغاء الملكية العقارية الكبيرة وأشكال العمل المرتبطة بها وتجميع الأراضي المؤممة في وحدات كبيرة الحجم نسبيا، تسمح بتنمية الفلاحة بكيفية أنجع، مما لو كانت مجزأة ومتفرقة، إلا أن النتائج المرجوة من هذه العملية لم تكن في المستوى المطلوب نظرا لأن المتابعة الميدانية لتطبيق سياسة الثورة الزراعية لم تتسم بالصرامة اللازمة، وهو ما

ألقى ضررا بالتعاونيات الإنتاجية ودعمت عوامل فشل واختلال الوحدة الإنتاجية التابعة للثورة الزراعية²⁷ (غري، 2011، صفحة 132).

3-5 إعادة الهيكلة وسياسة استصلاح الأراضي

3-5-1 إعادة الهيكلة: حددت التعليمات الرئاسية رقم 14 المؤرخة بتاريخ 17 مارس 1981 والمنشور الوزاري رقم 707 والصادر بتاريخ 15 أكتوبر 1981 مضمون وأهداف إعادة الهيكلة للقطاع الفلاحي وتمس المزارع المسيرة ذاتيا، وتعاونيات قدماء المجاهدين، إلا أنه عند التطبيق شملت أيضا تعاونيات الثورة الزراعية، والغاية من إعادة الهيكلة هي "إنشاء وحدات إنتاج ممكن التحكم فيها بشريا و قابلة للحياة اقتصاديا"²⁸ (زيري، 1996، صفحة 26)، والأهداف المباشرة لإعادة هيكلة القطاع الزراعي تتمثل في استقلالية التسيير للوحدات المسيرة ذاتيا وتعاونيات قدماء المجاهدين وتطهيره من السلبات المسجلة وإعادة التحديد العقاري لهذه الوحدات واستصلاح الموارد الوطنية الزراعية وتهيئة الوسط الريفي.

جدول رقم (3): توزيع الأراضي حسب القطاعات سنة 1980 قبل إعادة الهيكلة

القطاعات	قطاع التسيير الذاتي	قطاع الثورة الزراعية	القطاع الخاص	المجموع
المساحة المستغلة بالهكتارات	2046000	1036000	4415000	7497000
النسبة المئوية %	27%	14%	59%	100%

Source: Mohamed Khiati, L'Agriculture Algerienne, Editions Anep, 2008 p 145.

سنة 1981 و 1982 عرفت إعادة تنظيم القطاع العام أي قطاع التسيير الذاتي والذي يشمل أكثر من 2000 مزرعة وقطاع الثورة الزراعية والذي يشمل 6000 تعاونية، وبذلك تم إنشاء 3396 مزرعة فلاحية اشتراكية DAS، منها 364 ناجمة عن إعادة الهيكلة لأراضي الثورة الزراعية، وقدرت المساحة المتوسطة للمزرعة الفلاحية الاشتراكية 770 هكتار بدلا من 1140 هكتار قبل إعادة الهيكلة، أما فيما يخص التأطير فإن التكوين بين سنتي 1980 و 1982 سمح بتكوين 1716 مهندس في التسيير، 644 تقني في التسيير، 103 تقني في الري، 4555 محاسب، 1977 بين رئيس حضيرة ومساعدين ميكانيكيين²⁹ (Khiati, 2008, p. 166).

إن إعادة الهيكلة لم يتوقف عند تكوين الوحدات المنتجة بل تعدى إلى تأطير العمال الموجهين مباشرة إلى العمل في المزارع الفلاحية الاشتراكية وهذا من طرف فرق مهندسين متعددي التخصصات منظمين في إطار قطاعات التطوير الفلاحي SDA، هذه المنظمات كان لها مهمة رئيسية تتمثل في المساعدة التقنية للمنتجين وضمان متابعة تقنية للإنتاج، عددها 108 كل واحدة منها تشرف على 15 إلى 30 مزرعة من المزارع الواقعة في إقليمها³⁰ (Khiati, 2008, p. 166)، وبالرغم من الأهمية التي اكتسبتها المزارع الاشتراكية إلا أن تجربتها كانت قصيرة وفاشلة نتيجة للعجز الكبير المحقق سنويا، والذي تكفلت الدولة بتغطيته لسنوات، و نظرا لانخفاض أسعار المحروقات وانخفاض الإيرادات و الضائقة المالية للبلد سنة 1986، دفعت بالمسؤولين إلى التفكير في إصلاح آخر يمكنها من التخلص من الأعباء المترتبة عن الخسائر والتي تتحملها خزينة الدولة حيث صدر قانون المستثمرات الفلاحية.

3-5-2 سياسة استصلاح الأراضي: يقصد بالاستصلاح كل عمل من شأنه جعل الأرض قابلة للفلاحة صالحة للاستغلال، ويمكن أن تنصب هذه الأعمال على أشغال تعبئة المياه والتهيئة وتنقية الأراضي والتجهيز والسقي والتخفيض والغراسة والمحافظة على التربة قصد إخصابها وزرعها.

يهدف هذا القانون إلى تحديد القواعد المتعلقة بحيازة الملكية العقارية الفلاحية باستصلاح الأراضي وكذا شروط نقل الملكية المتعلقة بالأراضي الخاصة الفلاحية والقابلة للفلاحة، تستثنى من مجال تطبيق هذا القانون الأراضي التابعة لنظام التسيير الذاتي أو الصندوق الوطني للثروة الزراعية، يجوز لكل شخص طبيعي يتمتع بحقوقه المدنية أو كل شخص اعتباري تابع للنظام التعاوني، جزائري الجنسية أن يمتلك أرض فلاحية أو قابلة لذلك ضمن الشروط المحددة بموجب هذا القانون³¹ (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 1983، صفحة 2045).

6- السياسات الفلاحية المنتهجة في نظام اقتصاد السوق

نتيجة لفشل التسيير المركزي في النظام الاشتراكي عرفت هذه المرحلة عملية تصحيح المسار الاقتصادي بالتحويل إلى اقتصاد السوق وتطبيقا لشروط صندوق النقد الدولي حول التصحيح الهيكلي عرف القطاع الفلاحي تغييرات وإصلاحات في التوزيعات العقارية لبعث التنمية الفلاحية.

6-1 قانون المستثمرات الفلاحية: صدر في 08 ديسمبر 1987 قانون المستثمرات الفلاحية³² (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 1987، الصفحات 1916-1924) حيث هذه المرحلة عرفت إعادة تنظيم 3400 مزرعة من المزارع الفلاحية الاشتراكية المستحدثة عن طريق إعادة الهيكلة إلى مستثمرات فلاحية جماعية وفردية، سمحت هذه القوانين برجوع ملكية الأرض للدولة، بينما المنتج الفلاحي يعود للمستغلين الفلاحيين، وقد اختفت من الوجود كلية المزارع الفلاحية الاشتراكية (DAS) وحلت بدلها 29556 مستثمرة فلاحية جماعية (EAC) و 22206 مستثمرة فلاحية فردية (EAI) و 165 مزرعة نموذجية، ومن أهم أهداف هذه السياسة:

- تحديد قواعد استغلال الأراضي الزراعية أو ذات المآل الزراعي، الرعوية أو ذات المآل الرعوي المشكلة للصندوق الوطني للثروة الزراعية، وأراضي القطاع المسير ذاتيا والمزارع النموذجية.
- ضمان استغلال الأراضي الفلاحية استغلالا أمثل ورفع الإنتاج والإنتاجية وتحسينها بصفة متواصلة بهدف تلبية الحاجيات الغذائية للسكان واحتياجات الاقتصاد الوطني.
- إقامة صلة خاصة بين دخل المنتجين وحاصل الإنتاج وزيادة الإنتاج ورفع المردود الفلاحي عن طريق عصرنة أساليب ووسائل الإنتاج وتمكين المنتجين من استغلال الأراضي وضمان الاستقلالية الفعلية للمستثمرات الفلاحية.

جدول رقم (04): توزيع المستثمرات الفلاحية الفردية والجماعية

المستثمرات الفلاحية	عدد المستثمرات	النسبة %	مساحة المستثمرات	النسبة %	متوسط المساحة
المستثمرات الفلاحية الجماعية	35338	3.45%	929514	10.99%	26.30
المستثمرات الفلاحية الفردية	105172	10.27%	1187724	14.04%	11.29
المزارع النموذجية	171	0.02%	117217	1.39%	685.48
القطاع الخاص	745734	72.84%	5556999	65.7%	7.45
أراضي أخرى	137384	13.42%	667226	7.88%	4.86
المجموع	1023799	100%	8458680	100%	-

Source : MADR, RGA 2001, p 19.

من خلال الجدول السابق يتضح لنا أن مساحة المستثمرات الفردية والجماعية والمزارع النموذجية تمثل ما قيمته أكثر من 26% من المساحة الكلية المستغلة بمساحة تقدر بـ 2234455 هكتار، في حين تبقى الصدارة للقطاع الخاص بأزيد من 65% بمساحة تقدر بـ 5556999 هكتار.

نجم عن هذا التقسيم تقليص حجم المستثمرات من المساحات الشاسعة إلى مساحات معقولة يمكن للفلاح أو المستغل التحكم في التسيير و الإنتاج حيث بلغ متوسط مساحة المستثمرة الفلاحية الفردية حوالي 11.3 هكتار للمستثمرة في حين بلغ 26.3 فيما يخص المستثمرة الفلاحية الجماعية والتي يكون عدد أفرادها على الأقل ثلاثة وسجل قيمة منخفضة فيما يخص القطاع الخاص قدرت بـ 7.45 نظرا لارتفاع عدد الملاك مع الزمن بسبب توزيع الأراضي على الأبناء والورثة، أما المزارع النموذجية فحافظت على مساحات معتبرة حيث قدرت المساحة المتوسطة للمزرعة النموذجية بـ 685 هكتار.

6-2 المخطط الوطني للتنمية الفلاحية: انطلق هذا البرنامج في السداسي الثاني في سبتمبر من سنة 2000 وقد سطرت أهداف هذا المخطط حسب برامجه لتحقيق ثلاث مهام أساسية هي³³ (بن صويلح، 2018، صفحة 189):

- تحقيق الأمن الغذائي الذي يقصد به تمكين كل مواطن بدون تمييز من اقتناء المواد الغذائية حسب المعايير المتفق عليها دوليا أي حسب الكيف والكم الذي يرغب فيه.
- تنمية المنتجات الفلاحية وذلك من خلال تثمين القدرات والطاقات الوطنية الكامنة والتحكم أكثر في العوائق الطبيعية كالمناخ والتربة.

- تحضير الفلاحة الجزائرية للاندماج في الاقتصاد الدولي والانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

6-2-1 برامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية: وتتمثل فيما يلي³⁴ (غردى و بن نير، الصفحات 202-203)

6-2-1-1 دعم تكثيف أنظمة الإنتاج: يعتمد في تنفيذ هذا البرنامج على نظام دعم خاص وملائم وعلى مشاركة الفلاحين باعتبارهم المتعاملين الاقتصاديين الأساسيين، حيث يقدم هذا النظام دعما مباشرا حتى يسمح بتأمين مداخيل الفلاحين في الفترة الآتية أو على المدى المتوسط، ويأخذ بعين الاعتبار المستثمرة الفلاحية في مجملها ووحداء، دون تجزئتها خلافا لبرنامج تطوير الفروع.

6-2-1-2 دعم تطوير الإنتاج الوطني والإنتاجية في مختلف الفروع: في إطار دعم الإنتاج ورفع مستوى الإنتاجية في مختلف فروع القطاع، خصص المخطط الوطني للتنمية الفلاحية مزارع نموذجية، تعمل على تكثيف المدخلات الفلاحية كالبذور، الشتلات، الأمهات والفحول الحيوانية، للمحافظة على الموارد الوراثية، كما أنها ستصبح وحدات للتجارب ونشر التقنيات، وتولي عناية خاصة للمنتجات ذات المزايا التفضيلية التي يمكن أن تكون محل تصدير، كما أعطى بعدا استراتيجيا للتنمية الفلاحية من خلال تكييف أنظمة الإنتاج عن طريق توجيه الزراعات حسب المناطق والمناخ المناسب لكل منتج، تنفيذ هذا البرنامج مبني على أساس مشاركة الفلاحين باعتبارهم المتعاملين الاقتصاديين الأساسيين، وعلى نظام دعم مرتبط مباشرة بالأنشطة التي تؤمن مداخيل آتية أو على المدى المتوسط للفلاحين من أجل تغطية الخسائر الناجمة عن الحالات الظرفية بسبب إنجاز برامج إعادة تحويل الأنظمة الزراعية.

6-2-1-3 دعم استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز: يهدف هذا البرنامج أساسا إلى زيادة المساحة الفلاحية الصالحة للزراعة، عن طريق منح الامتياز وفقا للمرسوم التنفيذي رقم 483/97 المؤرخ في 16 سبتمبر 1997، المحدد

كيفية منح أراضي من الأملاك الوطنية للاستصلاح بالمناطق الصحراوية، السهلية والجبلية، بهدف إعادة الطابع الفلاحي لهذه المناطق والعمل على وقف الجفاف وانجراف التربة واسترجاع التوازن البيئي، كما يهدف إلى تحسين مستويات المعيشة لهذه المناطق، ومكافحة النزوح الريفي، وذلك بخلق مناصب شغل وامتصاص البطالة، وقد تبنت الحكومة ضمن هذا البرنامج استصلاح 600 ألف هكتار وإنشاء 500 ألف منصب شغل على مدار ثلاثة سنوات.

6-2-1-4 دعم البرنامج الوطني للتشجير: بالإضافة إلى ما كان من تشجير في الفترة السابقة، فيهدف هذا البرنامج إلى إعطاء أولوية للتشجير المفيد والاقتصادي ورفع نسبة التشجير من 11 إلى 14% في شمال البلاد بغرس أشجار الفلين والحفاظ على الأحواض المنحدرة للسود، وهذا مع إعطاء الأولوية للأشجار المثمرة ذات الفائدة الاقتصادية الملائمة كالزيتون، التين، اللوز، الكرز، الفستق، النخيل، ... الخ، من أجل حماية متجانسة للتربة وضمان مداخل دائمة للفلاحين من خلال استغلال هذه المناطق الغابية، وفي هذا الإطار تم تخصيص 8000 هكتار لإعادة تشجيرها، و 10000 هكتار لغرس أشجار الفواكه، و 350 هكتار لزراعة أشجار الكروم، و 156 كلم لفتح المسالك وتجهيزها، و 30000 كلم لتصحيح التدفقات المائية، و 18000 هكتار للعناية بالأشجار، و 1500 هكتار لتحسين العقاري.

6-2-1-5 دعم استصلاح الأراضي بالجنوب: لقد جاء برنامج استصلاح الأراضي بالجنوب، من أجل وضع السياسات والاستراتيجيات الكفيلة بتحقيق الاستغلال الاقتصادي للمناطق الصحراوية، وإدماجها ضمن محاور التنمية الاقتصادية في إطار التنمية المستدامة، ويتم ذلك عن طريق تفعيل المنتجات الملائمة مع المناخ، كالنخيل التي تعتبر مصدرا مهما وجالبا للعملة الصعبة لكون إنتاجها ذو ميزة نسبية، وضع المخطط الوطني للتنمية الفلاحية الشروط والكيفيات اللازمة لتنفيذ هذا البرنامج، من خلال دعم تهيئة الأراضي في إطار منح الامتيازات الفلاحية لاستصلاح الأراضي المحاذية للوحدات، أما الاستصلاحات الكبرى التي تتطلب وسائل مادية ومالية كبيرة، إلى جانب التقنيات الحديثة والمتطورة فيفسح فيها المجال للاستثمارات الوطنية والأجنبية، ذات الكفاءة العالية والتكنولوجيات المتطورة، المرتبطة بإعطاء دفع استثماري معتبر يتلاءم والظروف البيئية.

6-2-2 أجهزة تنفيذ وتمويل برامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية: تم إنشاء مجموعة من الصناديق المتخصصة في دعم تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، بهدف تشجيع المستثمرين والفلاحين على استغلال الموارد الطبيعية وتحسين تقنيات الإنتاج ورفع الإنتاجية من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة، وخاصة بالمناطق الريفية والصحراوية، وهذه الصناديق هي³⁵ (غردي و بن نير، صفحة 203):

6-2-2-1 الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية: يقوم بتقديم الدعم المباشر لتنمية القطاع الفلاحي وحماية وتحسين مداخل الفلاحين، من خلال تمويل الأنشطة ذات الأولوية للدولة وتوسيع مجال الدعم ليشمل مختلف الأنشطة المتعلقة بالإنعاش الفلاحي.

6-2-2-2 صندوق ترقية الصحة الحيوانية والوقاية النباتية: يدعم كل أنشطة حماية الصحة الحيوانية والوقاية النباتية، كما يقدم التعويضات في إطار مكافحة نتيجة الأمراض.

6-2-2-3 صندوق مكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوي والسهوب: يقوم بتقديم الاعانات لمكافحة التصحر وتنمية المنتجات الحيوانية في المناطق السهلية والزراعة الرعوية ودعم مداخل المربين الزراعيين من خلال تقديم اعانات لتغذية القطعان والحفاظ على المراعي وتطويرها.

6-2-2-4 صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز: يقوم بتقديم الدعم لعمليات التنمية الريفية المتمثلة في التهيئات الخاصة بالري، أشغال المحافظة على التربة وتحسين الانتاج الحيواني وتنمين المنتجات الفلاحية انشاء المطاحن التقليدية، معاصر الزيتون...إلخ.

6-3 سياسة عقود الامتياز: الامتياز هو العقد الذي تمنح بموجبه الدولة شخصا طبيعيا من جنسية جزائرية يدعى "المستثمر صاحب الامتياز"، حق استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأمالك الخاصة للدولة و كذا الأملاك السطحية المتصلة بها كالمباني و الأغراس و منشآت الري، لمدة أقصاها أربعون سنة قابلة للتجديد مقابل دفع إتاوة سنوية³⁶ (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 2010، الصفحات 4-8)، يقوم الديوان الوطني للأراضي الفلاحية، بتسجيل المستثمرة الفلاحية في بطاقة المستثمرات الفلاحية التي تمسك لهذا الغرض.

تم انشاء الديوان الوطني للأراضي الفلاحية عن طريق المرسوم التنفيذي 96-87 كأداة تابعة للدولة يتصرف لحسابها في تنفيذ السياسة العقارية الفلاحية، ولقد أعطي الديوان صلاحيات واسعة يمارسها على الأراضي الفلاحية التابعة للأمالك الخواص والتابعة للأمالك الوطنية الخاصة من أجل تطبيق التنظيم العقاري في هذا المجال³⁷ (بن دوح و بوشري، 2016، صفحة 142).

6-3-1 شروط وكيفيات منح الامتياز: بغية تحسين هياكل المستثمرات الفلاحية، تبادر الدولة بكل إجراء تحفيزي يهدف إلى التشجيع على تجميع مستثمرات فلاحية، لاسيما من خلال تجميع الأراضي الفلاحية الممنوحة للامتياز، غير أنه ومع مراعاة النجاعة الاقتصادية للمستثمرة الفلاحية، يمكن للمستثمر صاحب الامتياز في المستثمرة الفلاحية المتعددة الأعضاء أن يختار تشكيل مستثمرة فردية حيث يكون حق الامتياز قابلا للتنازل والتوريث والحجز، للتنازل مجانا لأحد ذوي حقوق المستفيد للمدة المتبقية من الامتياز في حالة العجز و/أو بلوغ سن التقاعد، كذلك يمكن للمستثمرين الآخرين أصحاب امتياز نفس المستثمرة الفلاحية ممارسة حق الشفعة كما لا يمكن أيا كان اكتساب حقوق امتياز على أراضي فلاحية تابعة للأمالك الدولة إذا تبين أنه سلك سلوكا غير مشرف أثناء ثورة التحرير الوطني.

لا يمكن أيا كان أن يكسب أكثر من حق امتياز واحد عبر مجموع التراب الوطني، غير أنه يسمح باكتساب شخص واحد لعدة حقوق امتياز بهدف تكوين مستثمرة فلاحية من قطعة واحدة حيث يقصد في مفهوم هذا القانون ب "المستثمرة الفلاحية من قطعة واحدة" كل مستثمرة فلاحية تكون مختلف قطعها متلاصقة وغير مفرقة إحداها عن الأخرى بقطع تابعة لمستثمرات فلاحية أخرى.

6-3-2 التزامات المستثمر صاحب الامتياز: يجب على المستثمرين أصحاب الامتياز إدارة مستثمراتهم الفلاحية مباشرة وشخصيا وعندما تكون المستثمرة مشكلة من عدة مستثمرين أصحاب الامتياز، فإنه يتعين عليهم بموجب اتفاقية غير ملزمة للغير، تحديد العلاقات فيما بينهم ولاسيما طريقة تعيين ممثل المستثمرة الفلاحية، طريقة أو طرق مشاركة كل واحد منهم في أشغال المستثمرة الفلاحية، توزيع واستعمال المداخل، يجب القيام بتسيير واستغلال وحماية الأراضي الفلاحية والأمالك السطحية الملحقة بها الممنوح امتيازها بصفة منتظمة ودائمة.

عند فسخ عقد الامتياز أو وفاة عضو أو عدة أعضاء منهم لا يؤدي إلى توقف الاستغلال المنتظم للأراضي الفلاحية والأمالك السطحية موضوع الامتياز، فعند الوفاة يمنح الورثة أجل سنة ابتداء من تاريخ وفاة مورثهم من أجل اختيار واحد منهم ليمثلهم ويتكفل بحقوق وأعباء مورثهم في المستثمرة، التنازل بمقابل أو مجاناً لأحدهم أو التنازل عن حقوقهم، وفي حالة انقضاء هذا الأجل وعند عدم اختيار الورثة لممثلهم يخطر الديوان الجهة القضائية المختصة بذلك.

3-3-6 نهاية مدة حق الامتياز: تنتهي مدة حق الامتياز عند انقضاء المدة القانونية للامتياز في حالة عدم تجديده أو بطلب من صاحب الامتياز قبل انقضاء مدة الامتياز أو عند إخلال صاحب الامتياز بالتزاماته، وفي كل الحالات المذكورة أعلاه، تسترجع الدولة الأراضي الممنوحة للامتياز وكذا الأملاك السطحية، في الحالات التي هي عليها.

خاتمة: تم إعطاء نظرة عامة حول سياسات القطاع الفلاحي منذ الاستقلال إلى غاية الآن، والتي بدأت من مرحلة التسيير الذاتي الذي ظهر بعد الاستقلال، والذي ركز على الاشتراكية في ميدان الإنتاج ثم اقتسام الناتج بين الأفراد ثم تليه المراحل التي مر بها والمشاكل الذي تضمنها هذا القطاع المسير ذاتياً، وبسبب المشاكل التي عانى منها القطاع في هذه الفترة جاءت الثورة الزراعية كحل للتذبذب والتدهور الحاصل في هذه الفترة، ثم ظهرت إعادة الهيكلة نتيجة لمخلفات التسيير الذاتي، والطموح إلى تطوير القطاع الفلاحي.

تطرقنا بعدها إلى واقع الفلاحة في ظل الإصلاحات التي جاء بها نظام اقتصاد السوق المنتهج بداية بسياسة المستثمرات الفلاحية الفردية والجماعية والتي عملت على توزيع و تنظيم أكثر للعقار الفلاحي و لإعطاء دفعة للقطاع الانتاجي الفلاحي جاء المخطط الوطني للتنمية الفلاحية في الألفينات بعديد المشاريع والتسهيلات وبرامج الدعم لمختلف شعب الإنتاج الفلاحي الحيواني والنباتي في إطار برامج الإنعاش الاقتصادي، ونظرا للمشاكل الناجمة عن سياسة المستثمرات الجماعية من بيروقراطية وعدم اتفاق في القرارات في المستثمرة الواحدة جاء سياسة الامتياز والتي تعطي لكل مستثمر التمتع بالقرار والاستقلالية فيما يخص مستثمرة وكذا توزيع الأراضي الفائضة والمستصلحة لمستثمرين آخرين.

الإحالات والهوامش

- ¹رحمن حسن الموسوي، الاقتصاد الزراعي، دار أسامة للنشر، عمان، الأردن، 2013، ص 199.
- ²فوزية غربي، الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي حالة الجزائر"، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2011، ص ص 109-110.
- ³جواد سعد العارف، "الاقتصاد الزراعي"، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص 64.
- ⁴علي وهب، "مقومات الإنتاج والإتماء الاقتصادي أسس جغرافية الإنتاج"، دار الفكر اللبناني بيروت لبنان، ط1، 1996، ص ص 237-239.
- ⁵علي وهب، مرجع سابق، ص ص 242، 243.
- ⁶حمد بن حسن الزهراني، "اقتصاد زراعي"، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 2014، ص 84.
- ⁷رحمن حسن الموسوي، مرجع سابق، ص 201.
- ⁸غري محمد، القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، مرجع سابق، ص 12.
- ⁹مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى 2007، الأردن، ص 167.
- ¹⁰خالد الحامض، التخطيط الزراعي، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، المطبوعة السورية، حلب 1980، ص 13.
- ¹¹جعفري جمال، عبدلي إدريس، واقع القطاع الفلاحي في الجزائر دراسة تحليلية قياسية للفترة (1990-2014)، مجلة النمو الاقتصادي والمقاولاتية، الحجم 3، العدد 1، 2019، ص 28.

<https://www.asjp.cerist.dz/en/article/122740>

- ¹² أحمد عارف العساف، محمد حسين الوادي، التخطيط والتنمية الاقتصادية، دار المسيرة، الطبعة الأولى 2011، ص 126.
- ¹³ أحمد عارف العساف، محمد حسين الوادي، مرجع سابق، ص 126.
- ¹⁴ غربي فوزية، مرجع سابق، ص 86-87.
- ¹⁵ محمد السويدي، "مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1990، ص 11.
- ¹⁶ محمد السويدي، "مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1990، ص 11.
- ¹⁷ حوشين ابتسام، "السياسات الزراعية في الجزائر وما مدى فعاليتها في تحقيق الأمن الغذائي، مجلة الادارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد السادس، 2017، ص 103-104.
- ¹⁸ اسماعيل العربي: التنمية الاقتصادية في الدول العربية (في المغرب)، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع-الجزائر، 1980، ص 120.
- ¹⁹ محمد السويدي، "التسيير الذاتي في التجربة الجزائرية وفي التجارب العالمية"، مرجع سابق، ص 143.
- ²⁰ الحافظ ستهم، ترجمة مروان القنواطي، التحولات في الريف الجزائري منذ الاستقلال، ديوان المطبوعات الجامعية، بدون سنة نشر، ص 27.
- ²¹ الحافظ ستهم، ترجمة مروان القنواطي، مرجع سابق، ص 28.
- ²² الأمر رقم 534-68 الصادر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الصادرة بتاريخ 27 سبتمبر 1968، العدد 78، ص 1551.
- ²³ حسن بهلول، "القطاع التقليدي والتناقضات الهيكلية في الزراعة بالجزائر"، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1976، ص 292.
- ²⁴ ميثاق الثورة الزراعية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الصادرة بتاريخ 30 نوفمبر 1971، العدد 97، ص 1627.
- ²⁵ Ministère de L'Agriculture et du Développement Rural, Recensement General de L'Agriculture -2001, Rapport General Des Résultats Définitifs, Juin 2003, p 6.
- ²⁶ Baci Lazhar, "Les réformes agraires en Algérie", Centre International de Hautes Etudes Agronomiques Méditerranéennes, Cahiers Options Méditerranéennes, vol 36, 1999, p 288.
- ²⁷ فوزية غربي، مرجع سابق، ص 132.
- ²⁸ رايح زبيري، "الإصلاحات في قطاع الزراعة بالجزائر وآثارها على تطوره"، أطروحة دكتوراه دولة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر، 1996، ص 26.
- ²⁹ Mohamed Khiati, L'Agriculture Algerienne. Editions Anep, 2008, p 166.
- ³⁰ Mohamed Khiati, op, p 166.
- ³¹ المادة الأولى، الثانية والثالثة والثامنة من القانون رقم 83-18 المتعلق بحيازة الملكية العقارية المؤرخ في 13 أوت 1983، الصادر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الصادرة بتاريخ 16 أوت 1983، العدد 34، ص 2045.
- ³² القانون رقم 87-19 يتضمن ضبط كيفية استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأمولاك الوطنية وتحديد حقوق المنتجين وواجباتهم، الصادر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الصادرة بتاريخ 09 ديسمبر 1987، العدد 50، ص 1916-1924.
- ³³ آمال بن صويلح، المخطط الوطني للتنمية الفلاحية أداة استراتيجية للنهوض بالقطاع الفلاحي في الجزائر، حوليات جامعة قالمه للعلوم الاجتماعية والانسانية، العدد 23، الجزء الأول، أبريل 2018، ص 189.
- ³⁴ غردي محمد، بن نير نصر الدين، تطور السياسة الفلاحية في الجزائر وأهم النتائج المحققة منها، مجلة الإدارة والتنمية والبحوث والدراسات، العدد العاشر، ص 202-203.
- ³⁵ غردي محمد، بن نير نصر الدين، مرجع سابق، ص 203.
- ³⁶ قانون 03-10 مؤرخ في 15 أوت 2010، يحدد شروط وكيفيات استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأمولاك الخاصة للدولة، الصادر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الصادرة بتاريخ 18 أوت 1990، العدد 46، ص 4-8.
- ³⁷ بن دوحه عيسى، بوشري مريم، الأحكام الجديدة للعقار الفلاحي في قانون التوجيه الفلاحي، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، العدد الأول، مارس 2016، ص 142.

- قائمة المصادر والمراجع:

- 1- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. (09 12, 1987). القانون رقم 87-19 يتضمن ضبط كيفية استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأموال الوطنية وتحديد حقوق المنتجين وواجباتهم. العدد 50.
- 2- Khiati, M. (2008). *L'Agriculture Algerienne*. Editions Anep.
- 3- Lazhar, B. (1999). *Les réformes agraires en Algérie* (Vol. 36). Centre International de Hautes Etudes Agronomiques Méditerranéennes, Cahiers Options Méditerranéennes.
- 4- MADR, R. M. (2003). *Recensement General de L'Agriculture -2001, Rapport General Des Resultats Definitifs*.
- 5- ابتسام حوشين. (2017). السياسات الزراعية في الجزائر وما مدى فعاليتها في تحقيق الأمن الغذائي. مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، الصفحات 103-104.
- 6- أحمد عارف العساف، و محمد حسين الوادي. (2011). *التخطيط والتنمية الاقتصادية*. دار المسيرة الطبعة الأولى.
- 7- اسماعيل العربي. (1980). *التنمية الاقتصادية في الدول العربية (في المغرب)*. الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع.
- 8- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. (30 11, 1971). ميثاق الثورة الزراعية.
- 9- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. (27 09, 1968). الأمر رقم 68-534 مؤرخ في 24 سبتمبر 1968. العدد 78، 1551.
- 10- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. (16 08, 1983). القانون رقم 18-83 المتعلق بحيازة الملكية العقارية. العدد 34.
- 11- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. (18 08, 2010). قانون 10-03 يحدد شروط و كفايات استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأموال الخاصة للدولة. العدد 46.
- 12- الحافظ ستهم. (بلا تاريخ). *التحولات في الريف الجزائري منذ الاستقلال*. (مروان القنوازي، المترجمون) ديوان المطبوعات الجامعية.
- 13- آمال بن صويلح. (أفريل، 2018). المخطط الوطني للتنمية الفلاحية أداة استراتيجية للنهوض بالقطاع الفلاحي في الجزائر.
- 14- جمال جعفري، و إدريس عبدلي. (2019). واقع القطاع الفلاحي في الجزائر دراسة تحليلية قياسية للفترة (1990-2014). مجلة النمو الاقتصادي والمقاولية، الحجم 3 العدد 1، الصفحات 26-39. <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/122740>
- 15- جواد سعد العارف. (2009). *الاقتصاد الزراعي*. عمان، الأردن: دار الراية للنشر والتوزيع.
- 16- حسن بهلول. (1976). *القطاع التقليدي والتناقضات الهيكلية في الزراعة بالجزائر*. الشركة الوطنية للنشر والتوزيع.
- 17- خالد الحامض. (1980). *التخطيط الزراعي*. حلب: مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، المطبوعة السورية.
- 18- رابح زبيري. (1996). الإصلاحات في قطاع الزراعة بالجزائر وآثارها على تطوره. أطروحة دكتوراه دولة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير جامعة الجزائر.
- 19- رحمن حسن الموسوي. (2013). *الاقتصاد الزراعي*. عمان، الأردن: دار أسامة للنشر.
- 20- علي وهب. (1996). *مقومات الإنتاج والإثراء الاقتصادي -أسس جغرافية الإنتاج-*. بيروت، لبنان: دار الفكر اللبناني.
- 21- عيسى بن دوحه، و مريم بوشري. (مارس، 2016). الأحكام الجديدة للعقار الفلاحي في قانون التوجيه الفلاحي.
- 22- فوزية غربي. (2011). *الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي حالة الجزائر*. لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية.
- 23- محمد السويدي. (1990). *التسيير الذاتي في التجربة الجزائرية وفي التجارب العالمية*. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- 24- محمد السويدي. (1990). *مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري*. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- 25- محمد بن حسن الزهراني. (2014). *اقتصاد زراعي*. المملكة العربية السعودية: جامعة أم القرى.

- 26- محمد غردي. (بلا تاريخ). القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.
- 27- محمد غردي، و نصر الدين بن نير. (بلا تاريخ). تطور السياسة الفلاحية في الجزائر وأهم النتائج المحققة منها. مجلة الإدارة والتنمية والبحوث والدراسات، العدد العاشر،.
- 28- مدحت القريشي. (2007). التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات. الأردن: دار وائل للنشر الطبعة الأولى.